

وضعية السجون في المغرب على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح (2020-2016)

موجز التقرير

وضعية السجون في المغرب على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح (2020-2016)

موجز التقرير

الرباط، 16 مارس 2022

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية:

هيئة بحثية غير حكومية مستقلة تعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الدراسات، والتدريب والترافع/المغرب.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن:

منظمة دولية تعمل من أجل النهوض بالحكامة الجيدة وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون / سويسرا.

شكر خاص:

للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على التعاون المثمر الذي مكن من توفير شروط إنجاز هذا التقرير.

فريق الخبراء الذي أشرف على إنجاز التقرير:

- الحبيب بلكوش، خبير في مجال حقوق الإنسان
- فانسان سيرون، أستاذ القانون والعلوم السياسية وعلم الإجرام بجامعة لياج /بلجيكا
- ادريس بلماحي، محام وأستاذ في القانون/الرباط
- عمر بطاس، أستاذ جامعي بكلية الطب/ الدار البيضاء
- محمد بلوط، مستشار لدى مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
- سيسيل لاكوت، مديرة برامج المغرب، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن/جنيف

موجز تقرير حول وضعية السجون في المغرب: على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح (2016 - 2020)

منشورات : مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية

مارس 2022

الفهرس

5.....	تقديم
6.....	أولاً: السجن والاحتفاظ: سؤال الديمغرافية السجنية
	ثانياً: الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي لتدبير فضاء السجن: التحولات والتحديات
8.....	
10.....	ثالثاً: الصحة في الوسط السجني
13.....	رابعاً: وضعية السجن والسجناء والسجينات بالمغرب من خلال تقارير وطنية...
14.....	خامساً: توصيات
15.....	1. تعزيز الجانب المعياري
16.....	2. تعزيز الرعاية الصحية بالمؤسسات السجنية
17.....	3. تحسين الأوضاع السجنية وأنسنتها
19.....	4. الاهتمام بالميزانية والموارد البشرية

تقديم

يمكن اعتبار هذا التقرير ثمرة تعاون فعلي بين منظمة بحثية مستقلة ومركز خبرة دولي مستقل مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. وإذا كانت هذه الأخيرة قد تعاملت مع التقرير بروح بناءة من خلال وضع جميع المعطيات والأرقام المطلوبة والمسموح بها قانونيا رهن إشارة فريق البحث والتفاعل مع مضامينه، فإن ذلك يعكس مقارنة جديدة في تقييم الأوضاع داخل السجون بالمغرب كجزء من مهام مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، وبالتالي فإن المركزين يتحملان مسؤولية ما ورد فيه.

وربما أن هذه المقاربة التي تجعل الانشغال المشترك لمختلف الفرقاء من خلال قراءة متأنية وموضوعية من زاوية حقوق الإنسان لهذه الأوضاع، هي التي سمحت لنا ببناء قاعدة التعاون على أساس الثقة والصراحة والرغبة في المساهمة في دعم الإصلاح ومتطلباته في السياسات العمومية.

صحيح أن الأوضاع داخل السجون والقضايا المرتبطة بها تحظى باهتمام دائم نظرا لما تعكسه من انشغالات يتقاطع فيها القانوني بالإنساني، والتدبير اليومي الشاق بانعكاسات السياسة الجنائية، ومحاربة الإجرام بمتطلبات حماية كرامة الإنسان وإعادة تأهيله...

والحال أن هذه التحديات في شموليتها وتداخلها تجعل دراسة ورصد المؤشرات ومدى تطورها، يقتضي التروي والبحث المعمق المعتمد على معطيات موثوقة ومنفتح على آراء واجتهادات كل الفاعلين المعنيين بالأوضاع داخل السجون، سواء داخل البلد أو خارجه، مع اعتماد منهجية تسمح بالتقييم والمساءلة على قاعدة تعهدات الدولة والتزاماتها وواجباتها.

ضمن هذا التوجه يندرج هذا التقرير الذي نقدمه هنا، والذي يغطي فترة خمس سنوات 2016-2020، مع التفكير ببعد مقارن دوليا حول أبرز التحديات التي تنعكس سلبا على واقع الحياة السجنية، والأجوبة والممارسات التي تمت بلورتها للاستفادة من دروسها وأثارها.

يتوخى التقرير رصد التحولات وبواغث القلق والتراكمات التي تحققت في هذا المجال، بما يغني السياسات العمومية المطلوبة للنهوض بالأوضاع في السجون قصد تمكينها من ترجمة اختيارات المملكة المغربية المعبر عنها من خلال الدستور والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما يقدم التقرير معطيات واسعة، سواء من خلال رصد التدابير والمشاريع أو الأرقام الشاملة والمعززة لما يقدمه من قراءة وتحليل للأوضاع داخل السجون.

وهكذا أبرز التقرير الإنجازات الهامة التي تحققت، إلا أنه قدم أيضا الاختلالات والإكراهات التي لا تسمح بإحداث نقلة نوعية في الأوضاع داخل السجون، وذلك من خلال رصد نقط الخلل، ومواطن القلق والانشغال لدى الهيئات الأممية المعنية أو المؤسسات الوطنية أو جمعيات حقوق الإنسان بالمغرب. غير أنه لا يدعي التطرق لكل القضايا ذات الصلة بواقع السجون في تفاصيلها، بل سعى إلى معالجة أهم الحقول وأبرز التحديات برؤية متفتحة على ما يجري في العالم وما يطرح من تساؤلات وما هو مأمول من إصلاحات للنهوض بالمنظومة السجنية في المغرب.

لقد تم القيام بذلك من خلال أربعة محاور وتوصيات ومقترحات. وتتمثل هذه المحاور في:

- ◀ **أولا:** السجن والاحتفاظ: سؤال الديمغرافية السجنية
- ◀ **ثانيا:** الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي لتدبير قضاء السجون: التحولات والتحديات
- ◀ **ثالثا:** الصحة في الوسط السجني
- ◀ **رابعا:** وضعية السجون والسجناء والسجينات بالمغرب من خلال تقارير وطنية

أولا : السجن والاحتفاظ : سؤال الديمغرافية السجنية

استعرض التقرير في هذا المحور عناصر الديمغرافية السجنية، ثم عمل على تسليط الضوء على العوامل التفسيرية الرئيسية التي يمكن استخراجها بشكل عام بخصوص الاحتفاظ السجني في الأدبيات المتخصصة دوليا والتفاعل مع المعطيات الخاصة بالمغرب. هناك ملاحظة تفرض نفسها: الاحتفاظ السجني ينجم عن

عدد من الأسباب المتنوعة والمتداخلة. حيث لا يمكن إرجاع تغير معدلات السكينة السجنية، سواء من الزاوية الزمنية أو المجالية، إلى سبب واحد أو مجموعة واحدة من الأسباب. ففي معظم الدول، يتم تحديد حجم السكينة السجنية اعتماداً على مجموعة عوامل مختلفة ومتداخلة.

تشكل مسألة اكتظاظ السجون، في الواقع، نقطة تقاطع غالباً ما تتجه عدة عوامل نحوها، سواء تعلق الأمر بالدور المنوط بالعقوبة السالبة للحرية، أو على نطاق أوسع، بتوجهات السياسة الجنائية. وتطور الجريمة، أو السياسات الميزانية المتعلقة بالمؤسسات السجنية أو المتطلبات النيوليبرالية الهادفة لاستبدال «الدولة - الرعاية» بـ «دولة عقابية» قائمة على السجن المكثف للفقراء والأشخاص ذوي الهشاشة. وتتضافر هذه العوامل، وغيرها، لإنتاج إطارات للعقوبة يصبح فيها الاعتقال عقوبة يسهل اللجوء إليها أكثر فأكثر، كما يتزايد فيها عدد العقوبات السالبة للحرية.

ترتبط مشكلة اكتظاظ السجون ارتباطاً وثيقاً بسير النظم الوطنية للعدالة الجنائية كما بالقيم والمبادئ والتقاليد التي تقوم عليها تلك النظم. وتنجم هذه القيم والمبادئ والتقاليد عن سيرورات طويلة جداً وأحياناً يكون من الصعب جداً تغييرها، لأنها تعكس التاريخ والحقائق الثقافية والاجتماعية، كما تحددها، جزئياً، الاختيارات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل نظم العدالة الجنائية في الغالب مجموعة غير منسجمة من القواعد، التي تظهر حسب الحاجة وتضاف إليها أخرى على مدى عقود، إن لم يكن على مدى قرون. وتشكل الاختلالات التي تظهر في هذه الأنظمة، مثل اكتظاظ السجون، انعكاساً لهذه الحقائق وبالتالي يكون القضاء عليها صعباً للغاية.

هكذا، فإن المسؤولية والخيارات المتاحة لمعالجة اكتظاظ السجون والتضخم السجني تقع إلى حد كبير على عاتق أصحاب القرار السياسي والمشرعين. كما يحدد أصحاب القرار هؤلاء، جزئياً أو كلياً، الموارد الاقتصادية والبشرية التي يجب تخصيصها لمصالح السجون والمراقبة. كما أن للفاعلين في نظام العدالة الجنائية - الشرطة والنيابة العامة والقضاة ومصالح السجون والمراقبة - أيضاً مسؤولية في هذا المجال.

في العديد من البلدان، يعتبر الاستخدام المفرط للاعتقال الاحتياطي أحد الأسباب الرئيسية المساهمة في اكتظاظ السجون، الذي يمكنه أن يصبح مشكلة إنسانية متفاقمة، تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. ويظل الإكتظاظ داخل السجون مشكلة خطيرة في العديد من بلدان العالم، بما في ذلك في السجون الأفريقية والمغربي، تؤثر على التركيبة داخل السجن، وعلى ميزانيات السجون، والظروف المعيشية للسجناء. ويؤدي ضيق الفضاء إلى تردي المباني، وفرض الخمول وقلة الحركة على المعتقلين، الأمر الذي تترتب عنه عواقب على العلاقات التي يمكن أن تصبح صعبة، كما أنه يشكل مصدر توتر وعنف تجاه الذات وتجاه الآخرين. ويركز الاكتظاظ العديد من مجالات الحياة في السجن، سواء تعلق الأمر بتصنيف المعتقلين، وعلاقات المودة، وخصوصية المعتقلين، والاتصالات مع العالم الخارجي، وممارسة العبادات، والأنشطة (التكوين، العمل أو الترفيه) فضلا عن الرعاية الصحية.

وإذا كان التحدي كبيرا، فإن ذلك لا ينفي إمكانية تدبير الساكنة السجنية والتقليص من حجمها؛ نظرا لما لذلك من مزايا (انخفاض التكاليف، على سبيل المثال) ومن فوائد بالنسبة للمجتمع (أفق أفضل لإعادة الإدماج والاندماج)، كما أنه يتطلب نفسا طويلا، وإرادة سياسية، وعمل دقيق في مجالي برمجة التشريعات وإعدادها (بما في ذلك إنجاز دراسة الأثر من حيث التكاليف والفوائد)، وتطبيق فعلي من قبل الممارسين.

ثانيا : الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي لتدبير فضاء السجون : التحولات والتحديات

يقدم هذا الفصل المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة للمجال السجني دوليا ووطنيا، مع إبراز الالتزامات في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالسجون، فضلا عن المقتضيات الهامة التي نص عليها دستور المملكة منذ سنة 2011، كل ذلك في ارتباط بالتطورات والإصلاحات المنجزة وبالتحديات القائمة ورصد مرتكزاتها وانعكاساتها، ومتطلبات الإصلاح.

وإذا كانت المنظومة القانونية المغربية تستجيب في معظمها لمتطلبات المعايير الدولية، فإنها ما زالت في حاجة إلى عدة ملاءمات حتى تستجيب للمتغيرات التي وقعت،

موجز التقرير

من قبيل مستجدات الدستور المغربي، والتنقيحات التي لحقت قواعد نيلسون مانديلا سنة 2015، والتغيير المؤسسي الذي لحق إدارة السجون وتحول السلطة التنظيمية من وزير العدل إلى المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، علاوة على التحولات الإيجابية التي عرفتها القوانين ذات الصلة بتدبير فضاء الاعتقال...

ومن الزاوية المعيارية، هناك حضور قوي للمكونات التي بإمكانها توفير ضمانات أساسية لتأهيل نزلاء المؤسسات السجنية في أفق إدماجهم المجتمعي عقب مغادرتهم أسوار السجن. فبالعودة إلى القانون المنظم للسجون نجده ينص على تنظيم علاقة المعتقلين مع العالم الخارجي (المواد 74-88)، والعناية بالمعتقلين (المواد 113-119)، العناية الروحية (المواد 120-122)، الخدمات الصحية (المواد 123-139).

وفصل المرسوم التطبيقي للقانون المقتضيات المذكورة، من خلال معالجة أنشطة المعتقلين (المواد 23-26)، والتدابير التشجيعية (المواد 32-34)، وفي باب العناية بالمعتقلين عالج المرسوم قضايا التغذية (المواد 76-79)، الملابس (المواد 81-83)، النظافة والمحافظة على الصحة (المواد 84-88)، الخدمات الصحية (المواد 89-104)، تأهيل المعتقلين (المواد 105-141)، المساعدة الاجتماعية (المواد 131-142). كما أن المادة الأولى من مرسوم تحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية العامة ركزت مهمتها الأساسية في السهر على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال إعادة إدماج السجناء.

نخلص من ذلك، أنه من الزاوية القانونية هناك الرغبة في النهوض بقطاع السجون كمرفق يؤدي خدمة اجتماعية حاضرة بقوة خصوصا بعد التحولات التي عرفتها البلاد منذ تسعينات القرن الماضي، غير أن ذلك يصطدم بعقبات عدة وفي مقدمتها الاعتمادات المرصودة للقطاع مقارنة مع المهمة المطلوبة منه وحجم الساكنة السجنية التي يراها.

تمّ الاعتماد على قراءة متقاطعة بين النصوص الوطنية والمعايير الدولية مع استحضار الممارسة العملية، وذلك من أجل مراقبة هدفها:

1.1 تعزيز الجانب المعياري من خلال استحضار مستجدات الباب الثاني من دستور يوليوز 2011 والتزامات المغرب الدولية لاسيما تلك المرتبطة بالوقاية من التعذيب وسوء المعاملة، بهدف تحقيق:

ملاءمة القانون المنظم للسجون باستحضار، علاوة على ما ذكرناه أعلاه، المسار الذي عرفه تدبير السجون ببلادنا وما راكمه سواء في الجانب المعياري أو على صعيد البنيات المادية؛

تحيين السياسة الجنائية وإعادة النظر جذريا في فلسفة العقاب بما يجعلها متوافقة مع المقتضيات الدستورية للمملكة، والتفكير الجماعي في العقوبات البديلة.

2.2 اعتبار تدبير المؤسسات السجنية كمكون أساسي للسياسات العمومية، بالرغم من أهمية الإجراءات المتخذة في العشرين سنة الأخيرة فإنها لم ترق إلى سياسة عمومية لتدبير السجون كمرفق عمومي يجب أن تتقاطع فيه التدخلات القطاعية بصفة عرضانية متكاملة.

فبعد أن نص الدستور على أنَّ المهمة الأساسية للسجن تكمن في تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، فضلا عن العناية الملكية بهذا القطاع، فإن مرحلة إعادة التفكير في النموذج التنموي للمغرب، تمثل فرصة للأخذ بعين الاعتبار خصوصية تدبير القطاع السجني؛

3.3 إعادة النظر في وضعية الموظفين باعتبارهم جزء من المنظومة الأمنية للبلاد؛ تسري عليهم القوانين والضوابط المرتبطة بالقطاعات الأمنية وما يرتبط بها من وضعيات إدارية وتأهيل مهني لمواجهة تحديات التدبير السجني سواء من الزاوية الأمنية أو من الجانب التربوي بخصوص العمل على تأهيل السجناء وإعدادهم للاندماج المجتمعي بعد قضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليهم. في نفس السياق وبعد أزيد من ثلاثين سن، أصبح ضروريا التفكير في تطوير طب السجون مع الجهات المختصة (الصحة والتعليم العالي)، حتى يكون الانخراط في هذا القطاع أكثر جدوى وأهمية.

ثالثا : الصحة في الوسط السجني

على الرغم من الجهود المبذولة على هذا الصعيد، يلاحظ تباين في ولوج السجناء إلى الرعاية الصحية بالنظر إلى التفاوتات بين المؤسسات السجنية من حيث البنية التحتية والمعدات والموارد البشرية، والتعاون مع المديريات الجهوية لوزارة الصحة. ولا شك أن هذه التفاوتات مماثلة للتفاوتات الموجودة على مستوى مؤسسات الصحة العمومية بشكل عام.

موجز التقرير

وتنص الإستراتيجية الوطنية للصحة بالوسط السجني، التي توجد قيد الإعداد حاليًا، على معالجة أوجه عدم المساواة هذه والاستجابة للحاجيات الخاصة للسجناء. وهي استراتيجية شاملة، مندمجة، توقعية ومتطابقة مع التوصيات الدولية والسياسات الوطنية في المجال الصحي. كما تضم حزمة الرعاية الدنيا التي سيتم توفيرها في كل وحدة صحية بالوسط السجني، كما تحدد أفضل الطرق لتظافر الجهود مع مؤسسات وزارة الصحة والشركاء الآخرين. وقد تم تحديد الخدمات والمصالح ضمن هذه الاستراتيجية بشكل يمكن من تحسين ولوج إلى الرعاية الصحية من قبل مختلف فئات الساكنة السجنية (بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية والهشة) وفق معايير الجودة المطلوبة.

تعد تنمية الكفاءات عنصرًا أساسيًا في تحسين أداء الخدمات الصحية، ومن الواضح أن ذلك يتطلب مزيدًا من الاستثمار في تكوين الطاقم الطبي وشبه الطبي. وقد حان الوقت أيضًا لمراجعة أجور العاملين بالسجون، من أجل معالجة الحيف الذي يعانون منه مقارنة بالموظفين في قطاعات أخرى مماثلة، الأمر الذي سيتيح، علاوة على ذلك، جذب الكفاءات والاحتفاظ بها.

وتكشف نظرة عامة مقارنة للإنفاق العمومي على السجون في 54 دولة أنه يمثل عادة أقل من 0.3 % من الناتج المحلي الخام. وتخصص الحصة الأكبر من الموارد للموظفين والبنية التحتية، في حين يخصص العديد من البلدان مبالغ صغيرة للغاية لبرامج إعادة التأهيل والعناية بالصحة.

ويشكل ارتفاع عدد السجناء مصدر العديد من التحديات، حيث فاق عدد السجناء في العالم 11 مليون سجين، وهو أعلى رقم حتى الآن. وتزيد معدلات إشغال السجون عن 110% في حوالي 102 دولة. وقد كشفت الجهود المبذولة للوقاية واحتواء جائحة كوفيد 19 داخل السجون بوضوح عن حجم مشاكل وانهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باكتظاظ السجون

ويعد اكتظاظ السجون أحد المشاكل المزمنة التي تعاني منها السجون المغربية والتي لها تأثير كبير على جودة الخدمات الصحية. وهو ناجم في الأساس عن الارتفاع المستمر في عدد السجناء، حيث انتقل هذا العدد من 74.039 إلى 86.384 بين عامي

2015 و 2019، أي بنسبة زيادة بلغت 16.67%. ويكفي أن نشير إلى أنه في سنة 2019 سجل المغرب معدل سجنى قدره 0.23 %، وهي نسبة لا تزال من بين أعلى المعدلات في العالم.

أمام هذه الآفة، يبدو إن الإجراء المتعلق بتوسيع حظيرة السجون للتقليص من احتقان السجون وتحسين ظروف الاعتقال لوحده له تأثير ضئيل على حالة الاكتظاظ. ويعيق هذا الوضع تنفيذ برامج أنسنة السجون وتطبيق أفضل لبرامج إعادة تأهيل السجناء. ويزيد من تفاقم هذه التداعيات جمود اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع السجون سنويا.

هكذا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتزويد المؤسسات السجنية بالأطر الطبية وشبه الطبية، والتجهيزات وتوفير الأدوية، يبدو من الضروري العمل على تعزيز وتوسيع الإجراءات المتخذة.

وفي هذا الإطار، ينبغي السعي إلى توزيع متجانس للرعاية الصحية في مختلف المؤسسات السجنية، خاصة عن طريق تعزيز الموارد في المؤسسات المخصصة لأحكام السجن طويلة الأمد حيث تتركز الساكنة السجنية الأكثر إصابة بأمراض خطيرة.

وفي إطار عملية تحسين ولوج السجناء إلى خدمات شاملة في مجال الوقاية والرعاية الصحية والعلاج، أبرمت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج العديد من الشراكات الوطنية والدولية في مجال الصحة. وقد تجسد هذا الجهد في بلورة العديد من المبادرات على مستوى المؤسسات السجنية، ومن ضمنها تأهيل الوحدات الصحية السجنية من حيث البنية التحتية والتجهيزات الطبية والتقنية والمعلوماتية. كما قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتحسين التغطية الطبية للمؤسسات السجنية بفضل التوظيف السنوي للعاملين في المجال الطبي وشبه الطبي فضلا عن أخصائي علم النفس. كما عززت الخدمات الطبية العلاجية من خلال اللجوء إلى المستشفيات العمومية والقطاع الخاص، حيث يتم الاقتصار على الخدمات المتخصصة أو الفحوصات السريرية أو الاستشفاء.

موجز التقرير

وقد لوحظ تقدم كبير في ولوج السجناء إلى الرعاية الصحية على مدى السنوات العشر الماضية. والأمر يتطلب الآن اتخاذ خطوة جديدة للانتقال من التربية على الصحة إلى تعزيز الصحة، ويشمل ذلك الاشتغال على المحددات وإشراك العموم في بلورة وتنظيم البرامج والأنشطة.

إن إفساح المجال لتعزيز الصحة في هذا السياق الخاص يفترض، بشكل أكثر إلحاحًا مما هو عليه خارج الوسط السجني، تحديد العقبات بشكل صحيح ولكن أيضًا نقاط القوة والفرص المتاحة. وهكذا، يجب على السلطات العمومية أن تلتزم بأن توفر الشروط لاستراتيجية مشتركة وطرق التنفيذ على مختلف المستويات الترابية.

رابعاً : وضعية السجون والسجناء والسجينات بالمغرب من خلال تقارير وطنية

عرفت علاقة المنظمات الحقوقية بإدارة السجون تطوراً متواصلاً منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي إلى أن أصبحت خلال العشرية الأخيرة بالخصوص علاقة شراكة وتعاون مع العديد من المنظمات تشمل مجالات التثقيف والتدريب والتنشيط الثقافي والدعم الاجتماعي، وذلك تمشياً مع توجه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الهادف إلى الانفتاح على مختلف الفاعلين المعنيين بأوضاع السجون، سواء منظمات غير حكومية أو مؤسسات وطنية وهيئات أممية ومؤسسات دولية.

كما أن تتبع بعض المنظمات لوضعية السجون والسجناء من خلال تقارير وبيانات كان يجد باستمرار تفاعلاً من طرف المندوبية العامة عبر بيانات توضيحية أو من خلال تقاريرها السنوية. وهذا ما جعل هذه العلاقة نفسها تتطور بما يفيد تحسن الأوضاع داخل السجون وتحسين شروط عيش ساكنتها والعاملين بها. وهذا ما تعكسه بالخصوص التقارير الصادرة عنها والتي تتلاقى مع عدد من الانشغالات المعبر عنها من طرف هيئات رسمية وحتى من تقارير المندوبية العامة نفسها.

وقد تطرق هذا الجزء من التقرير لتقديم الملاحظات والاقتراحات المسجلة بخصوص واقع السجون والسجناء بالمغرب من خلال تقارير سنوية (وإن كانت غير منتظمة) أو خاصة، أنجزتها هيئات ومؤسسات مغربية رسمية أو تنتمي للمجتمع المدني وخاصة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام أو تلك التي تهتم بشؤون السجون والسجناء على وجه الخصوص.

ويلاحظ أن هذه التقارير تقدم اقتراحات أن من شأنها تطوير واقع السجون والسجناء أنسنتها بما يتماشى والمواثيق والعهود والقواعد الدولية المتعلقة بهذا المجال من منظور هذه الهيئات والجمعيات؛ مع الإشارة إلى أن إيجاد الحلول الملائمة ل«أزمة السجون» لا يمكن أن يتم على مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فقط ولكن على المستوى الحكومي ابتداء من التشريع إلى توفير كل البنيات التحتية واحترام المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة ضمن مقارنة شمولية.

خامسا : توصيات

ما تتطلبه من تحديث للقوانين وتوفير الإمكانيات والأخذ الفعلي للبعد العرضاني المطلوب في هذا المجال كتعبير عن إرادة سياسية لتغيير هذا الواقع، وتمكين القطاع من النهوض برسائلته في شروط معقولة تصبح قاعدة جديدة للمساءلة والرصد والتقييم.

إلا أنه قبل تقديم هذه التوصيات والمقترحات، المبنية على معطيات ودراسات، لا بد من التذكير بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لسنة 2017، التي لها علاقة بظروف الاعتقال، وخاصة التوصيات رقم 102 و 103 و 104 و 105 و 106، التي حظيت بقبول المغرب.

وتؤكد هذه التوصيات على ضرورة مراجعة الإطار القانوني المنظم للسجون والحد من الاكتظاظ في أفق اعتماد نظام للعقوبات البديلة، واتخاذ تدابير صارمة للوقاية من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإجراء الفحوص الطبية الفورية في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، فضلا عن مراجعة الإطار القانوني المنظم للسجون والمنظومة الجنائية في شقيها الإجرائي والموضوعي،

وتنفيذ البرامج ذات الصلة بإعادة الإدماج. وتحسين الخدمات خاصة الصحية والتغذية.

ونقدم أبرز التوصيات حسب المحاور التالية:

1. تعزيز الجانب المعياري من خلال:

من حيث الملاءمة، استحضار مستجدات الباب الثاني من دستور يوليو 2011 والتزامات المغرب الدولية لاسيما تلك المرتبطة بالوقاية من التعذيب وسوء المعاملة، بهدف تحقيق:

◀ ملاءمة القانون المنظم للسجون باستحضار المسار الذي عرفه تدبير السجون ببلادنا وما راكمه سواء في الجانب المعياري أو على صعيد البنيات المادية؛

◀ تحيين السياسة الجنائية بإعادة النظر جذريا في فلسفة العقاب بما يجعلها متوافقة مع المقتضيات الدستورية للمملكة، والتفكير الجماعي في العقوبات البديلة ومعضلة الاكتظاظ، والتي حوّلها إجماع وطني ودولي على أنها المعيق الأساسي لنجاح سياسة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم؛

◀ إعادة النظر في قضايا العفو والإفراج المشروط ودور قاضي تنفيذ العقوبة ومختلف الزيارات القضائية واللجنة الإقليمية للمؤسسات السجنية...؛

◀ اعتبار تدبير المؤسسات السجنية كمكون أساسي للسياسات العمومية، ذلك أن الإجراءات المتخذة في العشرين سنة الأخيرة، رغم أهميتها الكبرى، لم ترق إلى سياسة عمومية لتدبير السجون كمرفق عمومي يجب أن تتقاطع فيه التدخلات القطاعية بصفة عرضانية متكاملة. فبعد أن نص الدستور على أنّ المهمة الأساسية للسجن تكمن في تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، فضلا عن العناية الملكية بهذا القطاع، واعتماد البلاد لنموذج تنموي جديد، كلها تمثل فرصة للأخذ بعين الاعتبار خصوصية تدبير القطاع السجني؛

◀ إعادة النظر في وضعية الموظفين باعتبارهم جزءا من المنظومة الأمنية للبلاد، وأنّ تسري عليهم القوانين والضوابط المرتبطة بالقطاعات الأمنية وما يرتبط

بها من وضعيات إدارية ومادية وتأهيل مهني لمواجهة تحديات التدبير السجني سواء من الزاوية الأمنية أو من الجانب التربوي بخصوص العمل على تأهيل السجناء وإعدادهم للاندماج المجتمعي بعد قضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليهم؛

- ◀ التسريع بإخراج تعديلات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية إلى الوجود مع تبني إصلاحات وتعديلات تتلاءم مع المرجعيات الدولية ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء وتكرس الحق في المحاكمة العادلة، وضمان الحق في الحياة وكافة الحقوق الأخرى واعتماد عقوبات بديلة؛
- ◀ مراجعة القانون المنظم للمؤسسات السجنية، مراجعة شاملة والتسريع بإخراج القانون الجديد المنظم للمؤسسات السجنية إلى الوجود؛
- ◀ الارتقاء النوعي بمراقبة القضاء للسجون وتجويد التقارير الصادرة عنها ومتابعة تنفيذ توصياتها.

2. تعزيز الرعاية الصحية بالمؤسسات السجنية من خلال:

- ◀ ضرورة التفكير في تطوير طب السجون مع الجهات المختصة (الصحة والتعليم العالي)، وتحسين الوضع المادي لأطباء السجون وباقي الأطر الصحية حتى يكون الانخراط في هذا القطاع أكثر جاذبية.
- ◀ تعزيز الكفاءات والقيادة السريرية لوحدة الصحة السجنية التي من صلاحياتها:
- ◀ وضع مخطط استراتيجي للصحة يتضمن تدبير الطوارئ (النفسية)؛
- ◀ وضع توصيات للممارسة السريرية والتنظيمية الجيدة؛
- ◀ مراقبة جودة حياة وصحة السجناء؛
- ◀ تنظيم التكوينات وتنظيم التعاون مع مختلف الفاعلين؛
- ◀ وضع خطة للتواصل والتنسيق مع نظام العدالة بخصوص الإجراءات الوقائية اللازمة لتوفير الخدمات الصحية ونقل السجناء في إطار الرعاية

موجز التقرير

الصحية، ولضمان الحد الأدنى من الخدمات الصحية الضرورية والولوج إليها في الأوضاع الحرجة.

◀ إنشاء وحدة مزدوجة للصحة والتدبير الذي من شأنه أن يتيح التوفيق بين الأهداف الصحية والأمنية. وستمثل مهمة مديرية وحدات الصحة السجنية في تسهيل التبادلات مع مختلف المصالح الإدارية الأخرى، ومختلف الفاعلين الصحيين حول السجون وداخلها.

تعزيز رعاية الصحة العقلية من خلال:

◀ تعزيز الخبرة في مجال الصحة العقلية وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين من أجل الكشف عن المشاكل المتعلقة بالطب النفسي وضمان تعزيز الصحة العقلية لجميع السجناء. بالنسبة للمصابين منهم بأمراض نفسية "خطيرة"، من الضروري إشراك فرق نفسية متخصصة خارجية، ستكون مكلفة أيضًا بتدبير الأزمات.

◀ ضرورة تكوين موظفي السجون على رصد علامات الخطر ووضع خطة طوارئ نفسية تتلاءم مع سياق مختلف السجون.

◀ تعزيز مكانة الطبيب عن بعد في السجون مع مراعاة السياق المحلي والعوامل التي قد تؤثر على طريقة تقديم خدمات الرعاية الصحية عن بُعد.

◀ تطوير الأبحاث والدراسات المرتبطة بالنوع والهشاشة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالوسط السجني.

3. تحسين الأوضاع السجنية وأنسنتها من خلال:

◀ تقليص الاكتظاظ بالسجون المغربية عبر:

◀ مواصلة تحسين جودة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية، لتجاوز الاختلال الملاحظ في التوازن بين الطاقة الاستيعابية للمؤسسات سجنية وعدد السجناء فيها.

◀ الحد من اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، من خلال تفعيل دوريات رئاسة

- النيابة العامة ومخرجات الحلقات الدراسية، ذات الصلة بالموضوع ؛
- ◀ التطبيق الفعلي للإجراءات البديلة، مثل الإفراج بكفالة، أو الإفراج المشروط، أو الاعتقال الاحتياطي تحت المراقبة الإلكترونية.
 - ◀ ضرورة مراجعة المفهوم القانوني للاعتقال الاحتياطي، واعتماد مقتضيات قانونية تكرر وضع الاستثناء في الاعتقال الاحتياطي؛
 - ◀ تعزيز صلاحيات رئيس الغرفة الجنحية فيما يتعلق بالاعتقال الاحتياطي، وتمكينه من اتخاذ قرارات توازن بين ضمان قرينة البراءة وشروط المحاكمة العادلة، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في مقتضيات المسطرة الجنائية ذات الصلة بالاعتقال الاحتياطي.
 - ◀ إعادة النظر في العقوبات السجنية القصيرة المدة، في اتجاه تعزيز العقوبات البديلة.
 - ◀ التفكير الجماعي في آليات لتطوير فلسفة تدبير فترة العقوبة وجعلها فترة يكون فيها السجين منتجا عوض أن يكون عبئا يتحمل المجتمع والدولة كلفة عقابه.
 - ◀ اعتماد مبدأ التوطين الجهوي للسجناء مراعاة لأسرهم وذوهم.
 - ◀ مراجعة منظومة الاستشفاء الخاصة بالمؤسسات السجنية من خلال تمكينها من الموارد البشرية الكافية للقيام بهذه المهمة؛
 - ◀ الرفع من أعداد المستفيدين من برامج إعادة التأهيل والتكوين أو متابعة الدراسة عبر مراجعة الأسباب التي تحد من هذه الاستفادة، وبلورة برامج للمشاركة مع القطاعات والمؤسسات العمومية المختصة.
 - ◀ تجسيد مبدأ مقارنة النوع ورعاية الفئات الهشة خاصة النساء والأحداث والسجناء في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب بالمغرب في المنظومة الجنائية وفي القانون المنظم للسجون؛
 - ◀ جعل الاعتقال استثناء في حالة الأحداث في نزاع مع القانون.
 - ◀ ضمان التحقيق السريع والمحايد في كل الحالات المرتبطة بالوفيات،

وادعاءات سوء المعاملة أو عنف أو نقل تعسفي أو قضايا مرتبطة بالرشوة والمخدرات؛

◀ ضمان وتعزيز الحقوق الأساسية للسجناء بما في ذلك حقهم في التكوين والتعليم والتواصل والإدماج.

4. الاهتمام بالميزانية والموارد البشرية من خلال:

◀ الرفع من الميزانية المخصصة للمندوبية العامة للسجون حتى تتمكن من توفير شروط حياة كريمة للنزلاء والزيلات وفق ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية والقوانين الوطنية؛

◀ الرفع من الموارد البشرية لتحسين نسبة التأطير بالمؤسسات السجنية.

◀ تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للموظفين كضرورة أساسية تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم التأطيرية والتربوية والأمنية على أحسن وجه؛

◀ تأهيل الموظفين والموظفات بالمؤسسات السجنية والرفع من قدراتهم (هن) لمسيرة مختلف المستجدات القانونية والتواصلية؛

◀ رعاية أوضاع أطروموظفي المؤسسات السجنية وتوفير كل الضمانات التي ترفع من معنوياتهم أمام المهام المتعددة والخطيرة التي يشغلون في ظلها؛

◀ أهمية تجميع القرارات والمذكرات والدوريات الصادرة عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والعمل على نشرها؛

◀ تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني بما يطور الأداء ويشكل إضافة نوعية في تحسين الأوضاع داخل السجون ومرافقة برامج الإصلاح المعتمدة.

◀ العمل على تثمين - Valorisation - مهمة الوظيفة السجنية وذلك بالرفع من مكانتها الاعتبارية وجاذبيتها المهنية.

◀ تعزيز التكوين المستمر وتطويره بما يدعم مؤهلات العاملات والعاملين في هذا المجال ويحسن الأداء المهني والتفاعل الإيجابي مع الالتزامات والتعهدات المعلنة في مجال حقوق الإنسان.



مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
صندوق البريد: 327 البريد المركزي - الرباط / المغرب
الهاتف/الفاكس: 05 37 70 95 71 (00212)
contact@cedhd.org / www.cedhd.org
 cedhd